

الدور الأوروبي المعطل في الشرق الأوسط

غسان العزي

أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

وصولاً إلى قتله، والحرب على غزة في نهاية العام الفائت والتي استخدمت فيها القنابل الفوسفورية ضد الأطفال والمدنيين، والتي اعتبرها تقرير غولدستون ترقى إلى جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية... الخ)، وعلى لبنان في صيف العام 2006 والذي اعتبرته كوندوليزا رايس مخاضاً سوف ينبثق عنه "شرق أوسط جديد"، رافضة أي وقف لإطلاق النار قبل تحقيق الأهداف الإسرائيلية من الحرب رغم وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين. الأوروبيون عموماً انضموا إلى الموقف الأميركي رغم نداءات فرنسا المتكررة بالوقف الفوري لإطلاق النار، والتي بقيت دون جدوى.

- العالم العربي يتخبط في معضلات تجعل منه عبئاً على من يشاركه وليس ذخراً أو عوناً. وقد برهن العرب عن عجز فاضح حيال كل السياسات العدوانية الإسرائيلية، وعن عجز عن فرض مشروعهم للسلام رغم أنه يقدم تطبيقاً كاملاً ناجحاً لإسرائيل في مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها في العام 1967 والخضوع للقانون الدولي وللشريعة الدولية الممثلة بقرارات الأمم المتحدة. وبسبب الفراغ في رأس النظام الإقليمي العربي، فإن دولاً كثيرة في الشرق الأوسط ومن خارجها تسعى لملء هذا الفراغ، الأمر الذي يزيد من الانقسام والضعف العربيين.

- في المقابل، يمتلك الإسرائيليون وأنصارهم في الغربين الأوروبي والأميركي من النفوذ ما يعيق أي عمل دولي جدي لفرض حل دائم ومقبول من أطراف النزاع. وقد تمتعت إسرائيل على الدوام برؤساء أميركيين منحازين لها وتوجه الرئيس بوش الابن بانحياز أثار ارتياح عدد من أعضاء اللوبي الصهيوني نفسه في واشنطن وعدد من الجنرالات الأميركيين الذين، رغم تأييدهم لإسرائيل، تساءلوا في تصريحات معلنة عن المصلحة الأميركية في احتلال بلد مثل العراق إكراماً لعين إسرائيل!. واليوم يقوم الرئيس باراك أوباما بجهود فائقة من أجل تنفيذ وعده المتعلقة بالتسوية العربية - الإسرائيلية، لكنه يصطدم بتعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وما عجز إدارة أوباما عن إقناع الحكومة الإسرائيلية بمجرد الإعلان عن قبولها بتجميد الاستيطان إلا دليل يضاف إلى دلائل كثيرة عن النفوذ الذي يمارسه الإسرائيليون على السياسات الأميركية في الشرق الأوسط. ولا يستطيع الأوروبيون حيال ذلك شيئاً لاسيما أنهم أيضاً واقعون تحت تأثير مثل هذا النفوذ. ذلك أنه هناك ابتزاز إسرائيلي مستمر للأوروبيين بسبب ماضي العدايات التي تعرض لها اليهود في أوروبا لاسيما في الحقبة النازية، والتي اشترك في جرائمها أو تواطأ معها كثيرون في دول هذه القارة. وتنتهج دول أوروبية كثيرة سياسات مؤيدة لإسرائيل على الدوام بفعل هذا الابتزاز الذي يرافقه شعور عام بالذنب وتأييد الضمير. وما تزال ألمانيا إلى اليوم تدفع تعويضات لإسرائيل شكلت في بعض الأوقات ما نسبته أربعين في المائة من حجم التدفقات المالية لإسرائيل، وتسببت بتأزيم العلاقة مع العرب. هذا دون نسيان صفقات السلاح السرية والعينية (لا ننسى أن فرنسا هي التي بنت مفاعل ديمونا، والسلاح النووي الإسرائيلي أصوله فرنسية)، وآخرها تقديم غواصات من نوع دلفين من شأنها أن تؤمن ردعاً نووياً نهائياً لإسرائيل، على الرغم من أن الدول العربية لا تملك السلاح النووي ولا مجرد التفكير في صناعته. وتشترك أوروبا في كل الضغوط على إيران لمنعها من الوصول إلى العتبة النووية.

من ناحية أخرى، تنفق أوروبا مجتمعمة 280 مليار دولار (بعد التوسع الأخير) أي حوالي نصف ما تنفقه الولايات المتحدة على الدفاع (حوالي 450 مليار دولار)، رغم أن الناتج القومي الإجمالي متساو بين الاليتين. وقد استفادت كثيراً من القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية إلى اليوم. يكفي القول إن أزمات حلت بقلب أوروبا نفسها لم تتخلص منها هذه الأخيرة إلا بفضل التدخل الأميركي (اتفاقية دايتون 1995، إنهاء النزاع الإيرلندي في العام 1997، أزمة كوسوفو منذ العام 1999... الخ)، دون أن ننسى أن حلف الأطلسي تقوده الولايات المتحدة عملياً، ويشكل عتادها وجنودها وقيادتها عموده الفقري. وعلى الرغم من توسع الاتحاد الأوروبي ليضم سبعة وعشرين دولة اليوم، وقعت في ما بينها معاهدات عديدة ترافق هذا التوسع، لم يحسم الأوروبيون بعد أمرهم حيال هوية اتحادهم؛ هل هو مجرد فضاء ثقافي اقتصادي تجاري أم أنه قوة دولية عظمى بصدد التبلور. ومن الطبيعي، والحال هذه، أن يخفقوا في بناء دفاع مشترك وسياسة خارجية مشتركة تتوج الانجازات الهائلة في المجالات المالية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية وغيرها.

هذا الإخفاق لا يساهم أبداً في تجاوز العقبات التي تنتصب في وجه الدور الأوروبي، والذي يعطله تعنت إسرائيلي مدعوم من انحياز أميركي سافر له ومن عجز عربي عن المبادرة والفعل الدوليين.



ذلك أيدت أوروبا كل المشاريع التي تقدمت بها الإدارة الأميركية وأسدت النصح إلى السلطة الفلسطينية بالتعامل معها بإيجابية وواقعية. هذا ما حصل لخطط ميتشل وزيني وتينيت ولخارطة الطريق التي شكل الاتحاد الأوروبي أحد أقطابها الأربعة (مع الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة)، والتي أتت إثر تغير استراتيجي كبير في المنطقة ناتج عن الاحتلال الأميركي للعراق، وبعد المبادرة التي أعلنها العرب في قمة بيروت في العام 2002، ورؤية جورج بوش المتعلقة بدولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب بسلام.

لماذا يبقى الدور الأوروبي معطلاً؟

في الحقيقة رغم امتلاك الاتحاد الأوروبي للكثير من مقومات القوة يبدو عاجزاً عن الفعل والتغيير في الساحة الدولية، ومن ضمنها الشرق الأوسط. والسبب أنه يشكو من عناصر طاردة للفعالية، فهو ما يزال يفتقر إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة والى شريك يعتمد عليه:

- حليفه الأميركي منازح تماماً إلى الطرف الإسرائيلي ويمارس هيمنة دبلوماسية واضحة على مسار التسوية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وعلى مسار المفاوضات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، ولا يلجأ إلى الأوروبيين إلا لتقديم خدمات ظرفية والتوقيع على شبكات المساعدة للفلسطينيين والضغط عليهم. وقد مارس "المحافظون الجدد" في عهد الرئيس السابق بوش انحيازاً غير مسبوق لإسرائيل، ودعموها في كل اعتداءاتها على الفلسطينيين (مجازر جنين في العام 2002، والهجوم على الضفة الغربية، وحصار عرفات

وعلى إسرائيل بشكل خاص، تؤدي إلى نتائج عكسية، وبالتالي فهو يفضل اللجوء إلى "الجزرة" لأنها أكثر إفادة من "العصا". في المقابل، فإن المساعدات المالية والقانونية والسياسية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، الممول الأول للسلطة الفلسطينية، نجحت في التأثير في هذه الأخيرة ودفعها إلى التوقيع على اتفاقيات عديدة وتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد.

وفي المحصلة، رغم انعقاد مؤتمرات عديدة في إطار مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية الكاملة له، ورغم صدور بيانات مهمة عديدة خلاله إلا أن برشلونة لم تسفر عن نتائج حسية مشجعة، وبالتالي بقيت المشكلات المتوسطة قائمة أكثر من أي وقت مضى مع ما يترتب عنها من أزمات ومشاعر إحباط. ولهذا السبب أراد الرئيس ساركوزي إنشاء "الاتحاد من أجل المتوسط"، والذي ما يزال من المبكر الحكم عليه وهو ما يزال في طور البناء.

بعد تفجيرات 11 أيلول/سبتمبر 2001 انضم الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب. لكن بعد الحرب على أفغانستان بدا المشهد مختلفاً حينما قررت واشنطن شن الحرب على العراق، كذلك عندما حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون الاستفادة من الأجواء الدولية في محاولة لتصفية ما يسميه "الإرهاب الفلسطيني". لقد عارضه الاتحاد الأوروبي الذي طالب بإجراء تحقيق دولي حول مجزرة جنين، وعقد مؤتمر دولي لحل المشكلة الفلسطينية، وإرسال مراقبين دوليين إلى فلسطين وغير ذلك من المقترحات التي لم تجد سبيلاً إلى التنفيذ بسبب المعارضة الإسرائيلية المدعومة من الأميركيين. رغم

لا تستطيع أوروبا تجاهل منطقة الشرق الأوسط، وذلك ليس فقط لأسباب تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية ولكن أيضاً لأنها مسئولة معنوياً عن صراعات هذه المنطقة (الكولونيالية الأوروبية، اتفاقية سايكس - بيكو، وعد بلفور، الانتدابان الفرنسي والإنكليزي... الخ). وقد تشكلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العام 1957 من ست دول كانت منحازة للدولة العبرية الناشئة قبل أن تصوغ فرنسا، بزعامة الجنرال شارل ديغول، سياسة عربية متميزة نجحت في دفع الأوروبيين نحو سياسات أكثر اقتراباً من الحقوق العربية. ساعد في هذا التغيير القرار العربي، غداة حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، بحظر تصدير النفط إلى الدول المنحازة لإسرائيل. وبعدها بعامين انطلق الحوار العربي - الأوروبي لكن من دون أن يحقق نتائج تذكر خارج البيانات الأوروبية المؤيدة للحقوق الفلسطينية، والتي، على أهميتها، لم تتحول إلى أفعال ووقائع. أهم هذه البيانات إعلان البندقية في حزيران/يونيو 1980 الذي طالب بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات التسوية، واعتبار المشكلة الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين إنسانية بل مشكلة سياسية تؤثر في الاستقرار الدولي، ويطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في العام 1967 ويعتبر المستوطنات غير شرعية وعقبة في وجه السلام. هذا الإعلان "التاريخي" الذي ذهب أبعد من معاهدة كامب ديفيد التي أيدها الأوروبيون، ساهم وقتها في تعكير صفو علاقتهم بالأميركيين والإسرائيليين الذين راحوا يرفضون كل مقترحات السلام الأوروبية من قبيل عقد مؤتمر دولي للسلام على سبيل المثال.

بعد ذلك، وبمبادرة من فرنسا في ظل الرئيس فرانسوا ميتران، انفتحت أوروبا على منظمة التحرير الفلسطينية، وراحت تستقبل ممثلها في وقت كان الرئيس الأميركي رونالد ريغان يصفها بأنها عصابة قتلة أطفال. في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حصلت متغيرات عديدة في العالم والشرق الأوسط (السلام المصري - الإسرائيلي، الثورة الإيرانية، الحرب العراقية - الإيرانية، الاجتياح السوفيتي لأفغانستان، الاجتياح الإسرائيلي للبنان... الخ) اتخذت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في جلها، مواقف متميزة إلى حد كبير عن حليفها الأميركي لكن دون أن يكون لها تأثير فاعل في تطورات الأحداث.

مع انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة، سارع الأوروبيون إلى التكيف مع النظام الدولي الجديد فتم التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت في شباط/فبراير 1992 التي تحمل طموحات اتحادية في كافة المجالات السياسية والدفاعية والاقتصادية وغيرها. أيد الأوروبيون اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993 ثم اتفاق وادي عربة بعدها بعام واحد، رغم أنهم غيَّبوا تماماً عن مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر 1991 بدفع من إسرائيل التي اتهمتهم بالانحياز للعرب.

وفي العام 1996 كان لفرنسا دور كبير في استيلاء تفاهم نيسان/أبريل عقب العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان. وفي خريف العام 1995 كان التوقيع على إعلان برشلونة والشراكة الأورو-متوسطية التي فسرها البعض بأنها رد على مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الأميركي. هذا الإعلان طرح قاعدة للتعاون الشامل بين الدول الـ 27 الموقعة (15 دولة أوروبية و8 دول عربية، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل ومالطا)، وعكس رؤية الاتحاد الأوروبي لما ينبغي أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط، وذلك من خلال مأسستها وتحديدها وتحويلها من تعاون إلى شراكة وتضمينها السياسة والأمن والثقافة والاجتماع، إلى جانب الأمور التقنية والفنية بدل أن تبقى كما كانت عليه مجرد علاقة اقتصادية فنية.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي عقد اتفاقية تعاون تجارية مع إسرائيل تتيح له ممارسة بعض وسائل الضغط (مثل وقف الصادرات من المستوطنات الإسرائيلية)، إلا أنه افتقد إلى الإرادة السياسية لممارسة مثل هذا الضغط بدريغة أن الفلسفة العامة التي يتبناها تقول إن ممارسة الضغوط بشكل عام،

ترك حنفية الماء تسرب قطرات قليلة

تعني إهدار الكثير والكثير من الماء

